



المعهد العربي للتخطيط بالكويت  
Arab Planning Institute - Kuwait

منظمة عربية مستقلة

# تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية  
العدد المائة وتسعة - يناير/ كانون الثاني 2012 - السنة الحادية عشر

## أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم والمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدّم والازدهار لأمتنا العربية،،

د. بدر عثمان مال الله  
مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

## المحتويات

2	..... أولاً: مقدمة
2	..... ثانياً: الانجازات التنموية للدول الخليجية
6	..... ثالثاً: تحديات التنمية والتنافسية في الدول الخليجية
9	..... رابعاً: ما هو معدل النمو الخليجي طويل الامد؟
11	..... خامساً: تقارب أم تباعد النمو الخليجي؟
12	..... سادساً: الخاتمة

# تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية

إعداد: بلقاسم العباس

## أولاً: مقدمة

أدى اكتشاف النفط في دول الخليج العربية إلى إحداث طفرة نوعية في مستويات الدخل مما سمح في إحداث تنمية بشرية مرموقة. بالرغم من هذا الارتفاع، فإن الدول الخليجية لا تشهد نمواً اقتصادياً مستداماً، بحيث أن تبعية الاقتصاد الشديدة لإنتاج النفط والغاز جعل نموها بطيئاً وغير مستقر. هذا الوضع يطرح إشكالية التنمية الخليجية في المستقبل، خاصة في ظل التحديات البيئية حول مستقبل النفط والطاقت البديلة. فنظراً لما تشهده الدول الخليجية من تراجع تفوقها في مستويات الدخل مقارنة بمجموعة من الدول الآسيوية سريعة النمو، فإن الدول الخليجية مطالبة بإعادة النظر في نموذجها التنموي المبني أساساً على استخدام العوائد النفطية، والتوجه نحو تنوع الاقتصاد من خلال تنمية النشاطات الإنتاجية والتقليل من حدة القيود الهيكلية التي تقلل من النمو الاقتصادي. تواجه هذا العدد إشكالية التنمية الخليجية وتحدياتها من خلال مقارنة النمو الخليجي بمجموعة من الدول وقياس هوة الدخل بناء على أداء النمو الاقتصادي خلال الثلاثين سنة الماضية، وكذلك حساب المعدلات الضرورية سواء لردم هوة الدخل أو للإبقاء على التفوق في مجال الدخل.

حققت الدول الخليجية بفضل الطفرة النفطية، و بخطوات متسارعة جداً تقدماً ملحوظاً في مجال التنمية الاقتصادية والبشرية. حيث أصبحت هذه الدول تحتل مكاناً مرموقاً في مستويات دخل الفرد و التنمية البشرية.

## ثانياً: الانجازات التنموية للدول الخليجية

حققت الدول الخليجية بفضل الطفرة النفطية، وبخطوات متسارعة جداً، تقدماً ملحوظاً في مجال التنمية الاقتصادية والبشرية. حيث أصبحت هذه الدول تحتل مكاناً مرموقاً في مستويات دخل الفرد و التنمية البشرية. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط دخل الفرد في دولة قطر أكثر من 159000 دولار أمريكي في عام 2009، وذلك مقاساً بالقوة الشرائية المكافئة و بأسعار عام 2005. وهذا المستوى على الأرجح هو الأعلى عالمياً. كما حققت دول الخليج العربية كلها مستويات تنمية بشرية عليا كما هو مبين في الجدول رقم (1). كذلك فإن متوسط معدل البطالة في هذه الدول لا يتعدى 5%، مع ملاحظة أن بعض المصادر غير الرسمية تورد معدلات أعلى.

جدول رقم (1) مستويات التنمية الاقتصادية والبشرية في الدول الخليجية

معدل البطالة	مؤشر التنمية البشرية 2010	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (2009) بأسعار عام 2005	البلد
5.5	0.801	23538	البحرين
2.0	0.771	46747	الكويت
	---	20540	عمان
0.5	0.803	159144	قطر
5.0	0.752	21542	السعودية
4.0	0.815	52855	الإمارات
4.4	0.788	54061	الدول الخليجية

المصدر : مؤشرات التنمية الكونية، البنك الدولي و تقرير التنمية البشرية (2011)

**إن اعتماد الدول الخليجية بشكل شبه كامل على تصدير النفط والغاز وضعها في موقع تواجه فيه تحديات اقتصادية كبيرة ناجمة عن اعتماد الاقتصاد المفرط على إستغلال الموارد الطبيعية.**

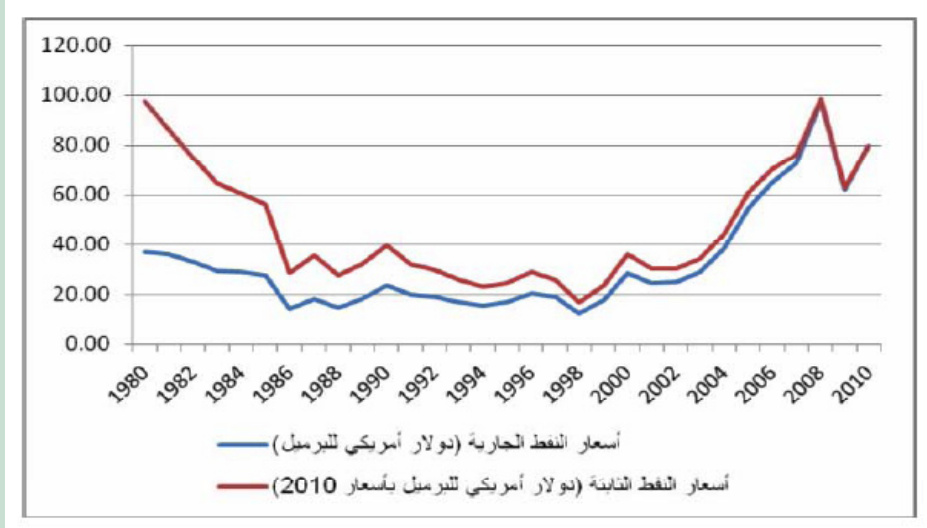
ونظراً لما تتميز به أسعار النفط والغاز عموماً من تقلبات حادة ومن تراجع في قوتها الشرائية لفترات ممتدة عبر الزمن (الشكل 1)، فإن أغلب دول الخليج العربية لا تنمو اقتصادياً بشكل مستدام، بل تشهد معدلات النمو طويلة الأجل، في بعض الأحيان، تراجعاً يجعل هوة الدخل ما بين الدول الخليجية والدول المتقدمة أو الدول الصناعية الناشئة تتسع بشدة لصالح هذه الأخيرة، بعدما كانت أغلب الدول الخليجية تفوقها في مستويات الدخل. وتشير الحسابات التي تم إجراؤها إلى زيادة توسع هذه الهوة إذا ما لم تتدارك بعض الدول الخليجية هذه

وبالرغم من هذا الأداء المرموق فإن اعتماد الدول الخليجية بنسبة كبيرة على تصدير النفط والغاز وضعها في موقع تواجه تحديات اقتصادية كبيرة ناجمة عن اعتماد الاقتصاد المفرط على إستغلال الموارد الطبيعية. فالنفط يؤثر بشكل قوي على اقتصادات الدول النامية المصدرة للنفط عامة، حيث يشكل المورد الأساسي لهذه الدول وموازاتها. وكذلك المصدر الأساسي لتمويل ميزان المدفوعات، إضافة إلى أنه يشكل جزءاً هاماً من الناتج المحلي الإجمالي، ناهيك عن ارتباط نشاط القطاع الخاص الإنتاجي والخدمي بالإنفاق الحكومي الذي هو بالأساس محدد بالمدخيل النفطية. ومع غياب نظام ضريبي متكامل يسمح بتنوع مصادر الدخل الحكومي، فإن تذبذب أسعار النفط يترجم مباشرة على الموازنة. وعموماً فإن الدول الخليجية تلجأ إلى مراكمة احتياطات كبيرة من العملة الصعبة لمواجهة هذه التقلبات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

بالرغم من أن ارتفاع أسعار النفط منذ نهاية عام 1999 وبشكل أكبر بكثير من الطفرات السعرية السابقة، قد يبطن ويغطي حجم التحدي.

الوضعية وتعديل من اقتصادها لكي ينمو بوتيرة عالية جداً، وهو ما يعتبر التحدي الأساسي الذي تواجهه الدول الخليجية مستقبلاً،

شكل رقم (1): سعر النفط الاسمي و الحقيقي



جدول رقم (2) : معدلات نمو دخل الفرد 1970-2009

الدولة	1980-1970	1989-1980	2000-1992	2009-2000
البحرين	3.5	4.0-	1.0	4.1
الكويت	8.2-	3.7-	1.2	3.9
عمان	7.8	3.4	1.3	0.3
قطر	1.6-	6.0-	6.0	1.2
السعودية	7.4	7.4-	0.7-	1.4
الامارات	18.4	8.6-	0.01	3.3
الدول الخليجية	4.55	4.4-	1.47	2.37

المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي للاونكتاد 2010

الطويل. ويرجع السبب الرئيسي في صعوبة التحكم لعملية النمو إلى البنية الاقتصادية المبنية على استخدام العوائد النفطية في إدارة الاقتصاد المرتكز على الخدمات، دون حدوث تحول هيكل عميق يسمح بتنوع الاقتصاد

من الواضح من الجدول رقم (2) أن دول الخليج العربية تعاني من عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي، حيث تشهد تذبذباً يجعل من إدارة عملية التنمية والتحول الاقتصادي عملية معقدة و غير مستدامة في الأجل

ذلك توظيف سياسات تنوع الاقتصاد وتقليل هيمنة النفط، وذلك بتشجيع صادرات السلع المصنعة عبر تطوير القطاع الصناعي، وتوجيه نشاطه نحو المنافسة في الأسواق الدولية، مما يعزز نمو الاقتصاد وتنوع مصادر الدخل الحكومي وتوفير مناصب شغل دائمة للمواطنين.

**ضرورة توظيف سياسات تنوع الاقتصاد وتقليل هيمنة النفط وذلك بتشجيع صادرات السلع المصنعة عبر تطوير القطاع الصناعي وتوجيه نشاطه نحو المنافسة في الأسواق الدولية مما يعزز نمو الاقتصاد وتنوع مصادر الدخل الحكومي وتوفير فرص عمل دائمة للمواطنين.**

إن سياسات التنوع الطوعية التي قد تنهجها الحكومات عبر الاستثمار سوف لن تكون فاعلة إلا إذا تحققت الشروط الضرورية والكافية لتحقيق دعائم المنافسة للمؤسسات، المتمثلة في تحسين البيئة الداخلية للمؤسسة، وكذلك البيئة المحيطة بها، والتي تتعامل معها للقيام بنشاطها الاقتصادي. وسوف يتطلب الأمر معرفة مستوى وأداء هذه البيئة الداخلية والخارجية وكذلك تحديد المعوقات الأساسية التي تضررها هذه البيئة ومن ثم قياس مستواها وتقديم الحلول لتخفيف حدتها.

من بين العوامل الأساسية المحددة لجودة البيئة الداخلية للمؤسسة هو كيفية استخدامها لعناصر الإنتاج المتوفرة، وذلك لتقوم بالعملية الإنتاجية وفق عناصر الكفاءة الاقتصادية. أما في مجال البيئة الخارجية المؤثرة مباشرة على القطاع الصناعي، فإن جودة البيئة الاقتصادية

الخليجي. ويرجع إنحباس التحول الهيكلي في الدول الخليجية إلى عوامل هيكلية موضوعية مثل صغر حجم السوق، و غياب الحماية التجارية و تبني سياسات سعـر صرف تقلل من تنافسية الصادرات، بالإضافة الى نفور صناع القرار من خوض غمار التصنيع على غرار دول جنوب شرق اسيا.

**تعاني دول الخليج العربية من عدم إستقرار معدلات النمو الاقتصادي، ومثل هذا التذبذب يجعل إدارة عملية التنمية والتحول الاقتصادي عملية معقدة و غير مستدامة في الاجل الطويل.**

كما تواجه الدول الخليجية تحدي الإبقاء على دولة الرفاه، وخاصة في ما يتعلق بعلاقتها بسوق العمل، حيث أن التطور السريع في حجم الحكومات عبر التوسع الأفقي، حيث أدى توظيف المواطنين في القطاع العام بشروط مُغرية إلى عزوفهم عن العمل في القطاع الخاص، الذي ركز على توظيف الوافدين في المقام الأول. ومع ارتفاع معدلات نمو القوة العاملة ووصول نمو القطاع العام إلى حدود التوسع، فقد ظهرت ضغوطات قوية على سوق العمل قد تتحول إلى بطالة هيكلية سافرة إن لم يتدارك الموضوع.

تتطلب مواجهة هذه الإشكاليات معالجة أسباب الخلل في الاقتصادات الخليجية، التي تتمثل أساساً في قلة تنوع اقتصاداتها، الذي يمكن بلوغه عبر تسريع معدلات النمو، بالاستثمار في القطاع الإنتاجي والخدمي غير الحكومي وتقليل ضغوطات سوق العمل. يتطلب

التدخل المباشر في العمليات الإنتاجية. كما أن تجربة الأمم في مجال سياسة التنافسية، أكدت على أهمية تطوير قدرات محلية لتوطين التقانة في المرحلة الأولى من التنمية، وكذلك محاولة بناء طاقة ابتكارية وطنية تتفاعل مع تسارع التقانة واستخدامها في الصناعة المحلية، لمواجهة تحديات التنافسية في الأسواق الدولية.

### ثالثاً: تحديات التنمية والتنافسية في الدول الخليجية

كما ذكر في المقدمة، فإن اقتصاد الدول الخليجية يتميز باعتماده المفرط على النفط كمصدر أساسي للدخل، حيث يشكل أغلب المداخيل الحكومية والمصدر الأساسي لتمويل الموازنة، وتتشكل أغلب الصادرات من النفط، كما يشكل، تقريباً نصف الناتج المحلي الإجمالي، كما هو مبين في الجدول رقم (3).

الكلية تأتي في المقام الأول، لأنها تؤثر على عناصر التكلفة وكذلك على ثقة المستهلك والمستثمر في الاقتصاد. كما أن البنية التحتية الأساسية والتقنية تحدد جزءاً هاماً من مستوى التكاليف التي تتحملها الصناعة عبر الخدمات التي تقدمها هذه القطاعات. وتعتبر المؤسسات والحاكمية من العوامل المحددة للتكاليف الإضافية التي يتحملها المنتجون والمستثمرون، نتيجة وجود البيروقراطية (تكاليف هدر الموارد) وكذلك تكلفة انتشار الفساد الإداري، الذي يثبط المنتجين والمستثمرين. يضاف إلى هذه العوامل مدى جاذبية الاستثمار، خاصة الأجنبي المباشر، وبيئة الأعمال التي لا يمكن أن تنجح بدونها سياسة تنويع الاقتصاد المبنية على اقتصاد السوق ومبادرة القطاع الخاص وانسحاب الدولة من الساحة الاقتصادية، خاصة

جدول رقم (3) : أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الخليجي (متوسط الفترة 2000-2009)

البلد	نسبة إنتاج قطاع النفط إلى إجمالي الناتج المحلي %	متوسط نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات السلعية %	متوسط نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات الحكومية %	حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الاجمالي %
البحرين	25	65	90	12
الكويت	48	95	98	7
عمان	46	85	72	9
قطر	59	91	50	7
السعودية	44	90	-	10
الإمارات	37	75	84	13
الدول الخليجية	43	84	79	10

المصدر: مؤشرات التنمية الكويتية (2011) البنك الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2010) والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي (صفحة الإنترنت).



ولكن إذا لم تصحح هذه الوضعية بشكل جذري فإن الاتجاه طويل الأجل لهذه المتغيرات قد يغير من معطيات الاقتصاد الخليجي، ويجعله عرضة لانخفاض الدخل وارتفاع مستويات البطالة السافرة. كما أثبتت الأزمة الاقتصادية العالمية التي اندلعت في نهاية عام 2007 أن الاعتماد على مراكمة الفوائض النفطية واستثمارها في الأسواق العالمية يعتبر مجازفة، ولا تشكل بديلاً لإحداث التنمية المبنية على تطوير الأنشطة الإنتاجية.

**أثبتت الأزمة الاقتصادية العالمية التي اندلعت في نهاية عام 2007 أن الاعتماد على مراكمة الفوائض النفطية واستثمارها في الأسواق العالمية يعتبر مجازفة لا تشكل بديلاً لإحداث التنمية المبنية على تطوير الأنشطة الإنتاجية.**

يعتبر قطاع النفط بشكل عام كثيف رأس المال، ولا يوفر مناصب عمل كبيرة، وبالتالي فإنه يساهم بقدر بسيط في توظيف القوة العاملة. ونظراً للأهمية النسبية لهذا القطاع في الاقتصاد الخليجي ولتميز أسعاره بالتذبذب الشديد (جدول 4) وصعوبة زيادة الإنتاج بوتائر مستمرة وعدم التحكم في أسعاره التي تتحدد وفق معطيات الأسواق الدولية، بالإضافة إلى كون النفط مادة غير متجددة، وتضافر جهود الأبحاث والتطوير الدولية لتوفير بدائل طاقة متجددة ورخيصة، فإن الاعتماد على النفط يعتبر مخاطرة في الأجل الطويل، بحيث إذا ما بقيت هذه الخصائص الهيكلية على حالها ومع ارتفاع معدلات نمو السكان وقوة العمل وضآلة معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل (جدول رقم (2)) فإن ضغوطات سوق العمل الحالية التي تعتبر هيئة مقارنة باقتصاديات الدول النامية،

جدول رقم (4) : مؤشرات تذبذب أسعار المواد الاولية<sup>(1)</sup>

الاتجاه العام للأسعار			مؤشر عدم استقرار الأسعار			
2000-09	1990-99	1980-89	2000-09	1990-99	1980-89	
7.5	0.4-	5.2-	14.5	9.32	14.21	إجمالي السلع
5.8	0.5	6.9-	14.4	10.65	14.54	الغذاء
6.8	4.0	7.5-	1.8	9.99	18.8	الزيوت النباتية
3.8	1.4-	3.6-	10.0	9.18	10.21	المواد الاولية الزراعية
12.1	2.1-	1.1-	17.6	9.21	16.36	المعادن
10.6	1.5-	14.1-	12.6	15.23	12.82	النفط الخام

المصدر: الأوتكتاد، الكتاب الإحصائي السنوي 2010.

دخل الفرد في هذه الدول، فإن سرعة نمو دول جنوب شرق آسيا بمعدل 4.2% قد أدت إلى تقلص هوة الدخل لصالح هذه الأخيرة. وبالرغم من ذكر "سلبيات" الاقتصاد المعتمد على النفط، فإن الطفرة النفطية التي شهدتها هذه الدول منذ سبعينات القرن الماضي، أدت إلى حدوث تنمية

لقد أدى ارتفاع سعر النفط بشكل متواصل خلال العقد الماضي العشرية السابقة (شكل رقم (1)) إلى تحسين أداء النمو في الدول الخليجية، حيث ارتفع متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2009) إلى أكثر من 2.3% سنوياً. وبالرغم من ارتفاع مستويات

قد تتبدد إذا لم توظف العوائد في توليد النمو الدائم.

وبالرغم من أن الدول الخليجية تعتبر دولاً مصدرة لرؤوس الأموال وليس لديها مديونية خارجية ولا تعاني من تشوهات حادة في آلية تخصيص الموارد، إلا أنها تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية مرتبطة بهيمنة النفط على الاقتصاد، وارتفاع تكلفة إدارة دولة الرفاه المبنية على توزيع الريوع النفطية، وتكفل الحكومة بتوظيف المواطنين في الجهاز الحكومي بأجور وعلاوات اجتماعية مغرية، وتوفير الخدمات بتكاليف رمزية، مما أدى إلى تضخم الجهاز البيروقراطي للدولة وعزوف المواطنين عن العمل في القطاع الخاص، الذي اعتمد بشكل كلي تقريباً على العمالة الوافدة، وركز نشاطه على المقاولات لتنفيذ المشاريع التي تطرحها الحكومة في مجال السكن والبنية التحتية، مما أدى إلى عدم التركيز على القطاع الصناعي التحويلي، الذي يعتبر سر نجاح النور الآسيوية والأساس لبناء استراتيجية تنويع الاقتصاد والتنافسية.

ونظراً لهذه التشابكات والتشوهات الهيكلية، فقد أصبحت قنوات تأثير تقلبات سعر النفط كبيرة وواسعة وتؤثر على أداء القطاعين العام والخاص من خلال تغلب الإنفاق الحكومي الإنشائي وكذلك الجاري، الذي يعتبر من أهم منابع الطلب على إنتاج القطاع الخاص. كما تشكل تقلبات أسعار النفط ضغطاً كبيراً على سياسة توظيف المواطنين في الجهاز الحكومي، وذلك لارتفاع حجم الكتلة الأجرية وتوسع حجم الحكومة مقارنة بحجم الاقتصاد،

نوعية في دول الخليج، وسمحت بالوصول إلى مجتمع تحقق فيه الرفاه للمواطن بدرجات متفاوتة ما بين دول المنطقة، حيث أن أغلب الدول الخليجية تصنف ضمن مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع التي لا تنتمي إلى دول منظمة التعاون والتنمية<sup>(2)</sup>. كما أن أغلب هذه الدول قد حسنت من مستويات التنمية البشرية فيها، حيث أصبحت تصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، كما هو مبين حسب مؤشر التنمية البشرية، الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة للتنمية (جدول رقم 1)).

لقد ارتفع متوسط الدخل الحقيقي للفرد في دول الخليج والعربية بأسعار الثابتة وبالقوة الشرائية المتكافئة من متوسط 25838 دولار في عام 1980 إلى 54061 دولار في عام 2009، أي بمعدل ارتفاع قدره 2.5% سنوياً. وبالمقابل، فقد ارتفع متوسط دخل الفرد في الدول المقارنة من 17446 دولار بالأسعار الثابتة في عام 1980 إلى 33934 في عام أي تضاعف مرتين بمعدل نمو سنوي قدره 4%. هذا البطء النسبي في النمو الاقتصادي الخليجي راجع في الأساس إلى الاستقرار النسبي للقيمة الحقيقية لأسعار النفط<sup>(3)</sup>، بالإضافة إلى ارتفاع أعداد السكان واستقرار الإنتاج النفطي. وبالرغم من عودة أسعار النفط إلى الارتفاع منذ نهاية 1999، إلا إن طبيعة السوق النفطية العالمية قد لا تعكس اتجاهاً طويلاً الأمد، وبالتالي فإن الطفرة النفطية الحالية

جدول رقم (5): مُستويات التنمية البشرية في الدول الخليجية (مؤشر التنمية البشرية)

البلد	1980	1990	2000	2010
البحرين	0.615	0.694	0.765	0.801
الكويت	0.675	---	0.763	0.771
عمان	--	---	--	--
قطر	---	---	0.764	0.803
السعودية	0.556	0.620	0.690	0.752
الإمارات	0.627	0.693	0.756	0.815
الدول الخليجية				
هونغ كونج	0.693	0.774	0.800	0.862
كوريا	0.661	0.725	0.815	0.877
ماليزيا	0.541	0.616	0.691	0.744
سنغافورة	0.627	0.693	0.756	0.815

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، صفحة الإنترنت.

السياسات، وبخاصة في ما يتعلق بتكاليف تحملها، قلص من زخم تطبيق هذه الاصلاحات. ويشكل ارتفاع أسعار النفط منذ نهاية عام 1999<sup>(4)</sup> فرصة سانحة لتعميق الاصلاحات والقدرة على تحمل تكاليفها، مما يقلل من تكاليف التعديل المرتبطة بالإصلاحات وبالتالي تقليل مناهضتها. وبالرغم من حسن البيئة الاقتصادية الكلية والأداء المرتبط بها من سياسات مالية حذرة وسياسات نقدية متشددة وسلوك تحوطي جيد وبيئة اقتصادية ومالية منفتحة وقليلة القيود مقارنة بمستويات الدول النامية، فإن الدول الخليجية تواجه على المدى المتوسط والبعيد تحديات النمو والتشغيل وتوفير فرص العمل والرفاه الاجتماعي للمواطنين.

#### رابعاً: ما هو معدل النمو الخليجي طويل الامد؟

يحسب معدل النمو الاتجاهي بعدة طرق إحصائية وهي متوسط معدل النمو السنوي على

ناهيك عن التكاليف الناجمة عن انتشار ظاهرة البطالة المقنعة وانخفاض مستوى أداء الحكومة وتأثيره السلبي على بيئة الأعمال عبر ارتفاع مستويات البيروقراطية وارتفاع تكاليف الأعمال الناجمة عنه.

ونتيجة للتحديات الاقتصادية والمالية والهيكلية التي يواجهها الاقتصاد الخليجي، فإن الحكومات الخليجية تحاول تصحيح الوضع الاقتصادي عبر تنفيذ سياسات إصلاح هيكلية مدعمة بسياسات مالية ونقدية تهدف إلى تسريع النمو في القطاع الخاص غير النفطي. وتتركز هذه الاستراتيجية على تقليص دور القطاع العام في الحياة الاقتصادية، وترويج الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، ومواصلة تعميق القطاع المالي، وإصلاح سوق العمل والتحكم في الموازنة. وبالرغم من إعلان النية عن تطبيق هذه الإصلاحات منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي صعوبة إيجاد توافق سياسي شعبي حول ضرورة وجدوى وفحوى هذه

$$\text{حيث أن } \Delta \ln(Y_t) = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \text{ هو معدل}$$

النمو السنوي ما بين فترتين زمنيةتين. وإذا افترض أن دخل الفرد ينمو بمعدل آسي ثابت:  $Y_T = Y_0(1+n)^T$  فإن معدل النمو الآسي هو:  $n = e^{\left(\frac{\ln(Y_T) - \ln(Y_0)}{T}\right)} - 1$ ، وأخيرا فإنه يمكن تقدير معدل النمو الاتجاهي باستخدام نموذج الاتجاه العام الخطي وتقدير هذا المعدل بواسطة طريقة المربعات الصغرى بافتراض أن دخل الفرد ينمو  $Y_t = Y_0 e^{nt+e_t}$ ، وبأخذ اللوغارتم يصبح النموذج:  $\ln(Y_t) = \ln(Y_0) + nt + e_t$ ، وهو نموذج يمكن تقدير معامله بطريقة الانحدار الخطي لدخل الفرد على مؤشر الزمن. في حال استقرار الدخل، فإن مختلف طرق تقييم معدل النمو تعطي معدلات متقاربة، وكلما زاد تذبذب الدخل فإن هذه الطرق قد تعطي نتائج متباينة. كما هو مبين في الجدول رقم (6):

فترة طويلة، ومعدل النمو الآسي ما بين فترتين طويلتين، وطريقة الانحدار لنموذج الاتجاه العام. فإذا ما توفرت لدينا سلسلة زمنية طولها T فترة سنوية (1980-2009) للنتائج المحلي الاجمالي للفرد بالاسعار الثابتة، فإن معدل

**بالرغم من تحسن البيئة الاقتصادية الكلية والأداء المرتبط بها من سياسات مالية حذرة وسياسات نقدية متشددة وسلوك تحوطي جيد وبيئة إقتصادية ومالية منفتحة وقليلة القيود مقارنة بمستويات الدول النامية. فإن الدول الخليجية تواجه على المديين المتوسط والبعيد تحديات النمو والتشغيل وتوفير فرص العمل والرفاه الاجتماعي للمواطنين.**

النمو طويل الاجل يمكن أن يقيم بالصيغة التالية:

$$n = \frac{\sum_t^T \Delta \ln(Y_t)}{T}$$

جدول رقم (6): معدلات نمو دخل الفرد ما بين 1980-2009

البلد	متوسط معدل النمو السنوي	الوسيط	معامل تغير معدل النمو السنوي	معدل النمو الآسي	معدل النمو والاتجاهي
البحرين	0.70-	0.9	10.04-	0.86-	0.07
الكويت	1.82	0.26-	6.72	1.84	2.17
عمان	1.87	2.73	3.83	2.72	2.45
قطر	4.94	3.28	1.77	5.06	4.62
السعودية	1.34	1.53	4.13	1.35	1.09
الإمارات	1.32	2.22	3.62	1.33	1.37
الدول الخليجية	2.26	2.13	4.01	2.46	1.96
هونغ كونج	3.49	4.14	1.13	3.26	3.24
كوريا	4.92	5.38	0.97	5.26	5.61
ماليزيا	3.43	4.28	1.35	3.31	3.83
سنغافورة	4.24	5.90	1.14	4.06	4.34
الدول الآسيوية	4.02	4.92	1.14	3.97	4.25

المصدر: تم حسابه من قبل المؤلف.

تشير مختلف طرق حساب معدل النمو أن الدول الآسيوية تنمو بضعف معدل نمو الدول الخليجية. كما أن النمو في الدول الخليجية أكثر تذبذباً من الدول الآسيوية حسب ما يبيته معامل التغير. و تعاني مملكة البحرين من تراجع معدل النمو و تشهد حالة من الركود الاقتصادي في أحسن الاحوال. بالمقابل تسجل دولة قطر توسعا كبيرا يعادل سجل النمو الآسيوي. وبالرغم من شدة تذبذب دخل الفرد في دولة الكويت، فإن معدل النمو كان في حدود 2% بينما اقترب معدل النمو في سلطنة عمان من 3% .

#### خامساً: تقارب أم تباعد النمو الخليجي؟

إن السؤال الأساسي الذي تطرحه إشكالية النمو في الدول الخليجية هو كيفية عكس تيار «التباعد» والعودة إلى النمو السريع الذي يحافظ على التفوق على الدول الآسيوية. ولوضع إطار لتقييم هذه الديناميكية، فقد تم حساب معدلات التقارب ما بين الدول الخليجية والدول الآسيوية. كما أن التقارب ما بين الدول الخليجية يطرح بحدّة نتيجة التفاوت الكبير في مستويات الدخل وفي معدلات النمو، مما قد يسبب مصاعب لسياسات الاندماج الاقتصادي والمالي المطبقة في إطار مشروع الوحدة الخليجية.

**إن التقارب بين الدول الخليجية يطرح بحدّة نتيجة التفاوت الكبير في مستويات الدخل وفي معدلات النمو، مما قد يسبب مصاعب لسياسات الاندماج الاقتصادي والمالي المطبقة في إطار مشروع الوحدة الخليجية.**

فبالنسبة لمتوسط الدول الخليجية، فقد ارتفع الدخل النسبي مع عينة الدول الآسيوية من 1.48 في سنة 1980 إلى 1.59 في سنة 2009 مدفوعاً بالارتقاء الهائل الذي حصل لدخل الفرد الحقيقي في دولة قطر. وباستثناء دولة قطر من مجموعة الدول الخليجية، فإن الدخل النسبي للدول الخليجية المتبقية قد تراجع من 1.35 في سنة 1980 إلى 0.97 في سنة 2009. وتراجع الدخل النسبي في البحرين ب 3.2% سنوياً، وفي الكويت ب 0.5% والسعودية ب 0.9% والإمارات ب 1.0%، بينما تحسن في كل من سلطنة عمان ب 0.5% وفي قطر ب 2.7% سنوياً ما بين عامي 1980 و 2009. وبالتالي فإن الدخل النسبي الخليجي مع الدول الآسيوية قد تراجع بنسبة 1.1% سنوياً.

إن خاصية اتساع هوة المدخل تتقاسمها كل الدول الخليجية باستثناء عمان وقطر اللتان سجلتا نمواً وسطياً أعلى من متوسط معدل النمو الآسيوية. فعمان استطاعت أن تحقّق معدلات التحاق موجبة ولكن انطلاقاً من مستوى منخفض ليصل إلى 20540 دولار في سنة 2009 أي بنسبة 61% من دخل الدول الآسيوية. وبالرغم من سرعة النمو مما جعلها تقترب من دخل الفرد في البحرين، إلا أنها لا زالت أقل دخلاً في مجموعة الدول الخليجية. أما دولة قطر، فإن إكتشاف الغاز فيها بكميات كبيرة أدى إلى إرتفاع الدخل إلى مستوى قياسي ربما يعتبر الأعلى عالمياً.

كما تشهد البحرين توسع هوتها بالنسبة لدول المقارنة، و بنسبة أكثر من حالة كل من السعودية والإمارات والكويت اللاتي تتسع فيها هوة الدخل النسبي أيضاً ولكن بشكل أقل حدة .

تفعل سياسات نمو إقتصادي تعكس تيار التدهو  
في الدخل النسبي.

يعتمد طول فترة غلق هوة الدخل على  
مستوى النمو الذي تستطيع الدول الخليجية  
بلوغه في إطار خطط تنميتها. فاذا ما أخذ  
هدف ردم هوة الدخل في غضون 5 سنوات، فإن  
معدل النمو السنوي سيكون مرتفعا جدا وربما  
يكون غير واقعي. فالبحرين سوف تحتاج الى  
نسبة 7.5% نمو سنوي لكي تحقق هذا الهدف.  
أما سلطنة عمان، فتحتاج الى حوالي 10.6%  
و السعودية الى 9.5%. تعكس هذه المعدلات  
شدة التحديات التي تواجهها هذه الدول في  
مجال تحسين الأداء واستدامة دولة الرفاه.  
فلردم هذه الهوة في غضون 10 سنوات سوف  
تنخفض معدلات النمو اللازمة لردم الهوة  
بشكل كبير الى 3.7% بالنسبة للبحرين، و  
5.1% بالنسبة لسلطنة عمان، و 4.6% بالنسبة  
للسعودية. وتعتبر هذه المعدلات كبيرة مقارنة  
بمتوسط الأداء السابق على مدار العقود  
الثلاثة السابقة.

### سادساً: الخاتمة

لقد حققت الدول الخليجية مستويات  
تنمية إقتصادية وإجتماعية مرموقة بفضل  
الطفرة النفطية و استخدام العوائد في رفع  
مستوى الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي.  
بالمقابل تشهد بعض الدول الخليجية تباطؤاً  
في معدلات النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ  
مقارنة بمجموعة من الدول المقارنة، بحيث أن  
هوة الدخل التي كانت لصالح الدول الخليجية  
بدأت بالتراجع، وذلك لأن التنمية المينية علي  
إستغلال الموارد الطبيعية لاتسمح بالحفاظ

و عليه فإن هذه الدول، قد سجلت معدل تقارب  
سلبى، مما يعني تباعد الدخل النسبي نتيجة  
تفاوت معدلات النمو مع مجموعة دول المقارنة.  
ويحسب معدل التقارب السنوى بمتوسط فرق  
الدخل النسبي، ويقيس سرعة ردم ( أو إتساع )  
هوة الدخل مابين فترتين زمنيتين.

ونظراً لحالة التباعد وتوسع هوة  
الدخل النسبي لبعض الدول الخليجية مقارنة  
بالدول الآسيوية (جدول 5)، فإن الدول  
الخليجية مطالبة بإعادة النظر في نموذج نموها  
والتركيز مجدداً على مسببات النمو وتفعيل  
سياسات هيكلية تسمح بانطلاقه، لكي تبدأ في  
ردم الهوة وتحقيق التقارب كهدف استراتيجي،  
وذلك على وجه الخصوص بالنسبة للبحرين  
و عمان و السعودية واللاتي لها دخل نسبي  
أقل من مستوى دخل دول المقارنة. أما بالنسبة  
للكويت والامارات، فإن التحدي الاساسي  
يتمثل في عكس تيار انخفاض الدخل النسبي  
و تسريع ونائر النمو حتى لا تصل الى مستوى  
دخل أقل من الدول الآسيوية. وسوف تحتاج  
سلطنة عمان أكثر من مئة عام لردم هوة الدخل  
إذا ما إستمر النمو الاقتصادي طويل الاجل  
بنفس الاتجاه السابق، أما بالنسبة للسعودية  
و البحرين فإن الهوة ستزداد بناء على السجل  
الحالي للنمو الاقتصادي. أما بالنسبة للكويت  
والامارات فإن النمو بنفس الوتيرة سوف يؤدي  
الى تراجع الدخل النسبي، وظهور هوة دخل  
مقارنة بالدول المقارنة. ونظرا لارتفاع الدخل  
النسبي مقارنة بالدول الآسيوية، وأخذاً  
بمعدلات النمو النسبية، فإن ظهور فجوة  
الدخل سوف يستغرق فترة طويلة نسبياً، مما  
يعطي مجالاً لكل من للكويت والامارات بان

و التحول الهيكلي نحو إقتصاد تقل فيه هيمنة النفط الى إقتصاد إنتاجي يسمح بتحقيق معدلا نمو مستدامة و عالية.

على فارق الدخل. و لتصحيح هذا الوضع و لعكس تيار إنكماش هوة الدخل، تحتاج الدول الخليجية الى تفعيل سياسات تنويع إقتصادي

جدول (7): وتأثر التباعد ما بين الدول الخليجية والدول المتقدمة

الدول	مستوى دخل الفرد الحقيقي بالقوة الشرائية المتكافئة (بالدولار)		معدل نمو دخل الفرد 2009-1980 %	معدل نمو الدخل النسبي ما بين 2009-1980 %		الدخل النسبي مقارنة بالدول الآسيوية	متوسط معدل التقارب	معدل نمو الدخل النسبي %	عدد السنوات لتجسير هوة الدخل في سنة 2009	معدل النمو اللازم لتجسير الهوة في 10 سنوات	معدل النمو اللازم لتجسير الهوة في 15 سنة
	2009	1980		2009	1980						
البحرين	30186	23538	-0.9	1.73	0.69	-3.2	0.8	-3.57	*	7.6	3.7
الكويت	27479	46747	1.8	1.58	1.38	-0.5	1.7	-0.68	69	*	*
عُمان	9163	20541	2.8	0.53	0.61	0.5	2.2	0.28	103	10.6	5.1
قطر	37650	159145	5.1	2.16	4.69	2.7	4.2	8.73	*	*	*
السعودية	14565	21542	1.4	0.83	0.63	-0.9	1.5	-0.69	*	9.5	4.6
الإمارات	35987	52855	1.3	2.06	1.56	-1.0	1.5	-1.74	46	*	*
هونغ كونج	13862	36293	3.4	0.79	1.07	1.0	2.6	0.95	*	*	*
كوريا	5371	25048	5.5	0.31	0.74	3.0	4.7	1.48	10	6.3	3.1
ماليزيا	4257	11309	3.4	0.24	0.33	1.1	2.7	0.31	103	24.6	11.6
سنغافورة	14304	47313	4.2	0.82	1.39	1.8	3.3	1.98	*	*	*
دول المقارنة	17446	33935	2.3	1.00	1.00	0.0	1.9	0.00	*	0.0	0.0
الدول الخليجية	25838	54061	2.6	1.48	1.59	0.3	2.1	0.39	*	*	*

المصدر : احتسبت من قبل المؤلف إنطلاقاً من بيانات الدخل من البنك الدولي (2011).

## الهوامش

- (1) يقاس عدم الاستقرار بنسبة انحراف الأسعار عن مستواها الاتجاهي.
- (2) تصنف السعودية و عمان ضمن الفئة العليا من الدول ذات الدخل المتوسط
- (3) حسب تقديرات الأوابك فإن السعر الحقيقي للنفط تراجع من 67.2 دولار للبرميل ( بأسعار 1995 ) سنة 1980 إلى 22.1 دولار سنة 2002.
- (4) حسب دراسة أجراها البنك الدولي (2005) حول المنطقة فإن عائدات النفط ارتفعت بمعدل 75 % ما بين 2000 و 2004.

## المراجع الإنجليزية

- Abdelali Jbili and Vitali Kramarenko (2003) Choosing Exchange Regimes in the Middle East and North Africa . IMF Washington, DC.
- Abed, G and Davoodi R (2003) “Challenges of Growth and Globalization in the Middle East and North Africa” IMF publication available on the Internet at : <http://www.imf.org/external/pubs/ft/med/2003/eng/abed.htm>
- Abed, G Nuri, Ebras Guerami, B (2003) , The GCC Monetary Union: Some Considerations for the Exchange Rate Regime, IMF WP03/66
- Balassa, B. (1971). “The Structure of Protection in Developing Countries”. Baltimore, Maryland: The Johns Hopkins Press.
- Bisat, A., El-Erian, M, EL-Gamal, M and Mongelli, F (1996). “Investment and Growth in the Middle East and North Africa”, IMF Working Paper WP/96/24 Washinton.D.C.
- Bright E. Okogu (2003) The Middle East and North Africa in a Changing Oil Market. IMF
- Cappelli, P (2005) “Labor Markets in the Gulf States”, Chapter seven in Augusto-Lopez Carols and Klaus Schwab “The Arab Competitiveness Report 2005”. World Economic Forum, Palgrave Macmillan.
- Fasano, U and R, Goyal (2004) “Emerging Strains in GCC Labor Markets”, IMF Working Paper 04/71, Washington DC.
- Fasano-Filho, Ugo Wang, Qing (2002) Testing the Relationship between Governmen Spending and Revenue: Evidence from GCC Countries.
- Fasano-Filho, Ugo Wang, Qing (2001) Fiscal Expenditure Policy and Non-Oil Economic Growth: Evidence from GCC Countries.
- Gustavson, P, Hanson, P, Lundberg L (1999), “ Technology, Resource Endowments and International Competitiveness”. *European Economic review*, Vol 43, pp. 1501-1530.
- Hassan Aly, Mark Strazicich, (1999) Is Government Size Optimal in the Gulf Countries of the Middle East?: An Answer . Topics in Middle Eastern and North African Economies . Proceedings of the Middle East Economic Association.
- IMF(1997) “World Economic Outlook”, May 1997. Globalization-Opportunities and Challenges. IMF, Washington DC.
- Laabas, B (2003) “Are Arab Countries Globalized?: Indicators of Arab Globalization”, in Sabri, H “Economic Planning in Globalization Era”. Publication of the Office of Crown Prince of Abu Dahbi, UAE
- Laabas, B. (2003). “Arab Development Challenges of the New Millenium”. Ashgate, Aldershot, London.
- Makdisi, S., Fattah, Z. and Limam, I. (2000). “Determinants of Growth in the MENA Region”, API Document, Unpublished.
- Porter, M (2003) “Building a Competitive U.A.E Economy: The New Learning”, Institute for Strategy and Competitiveness, Harvard Business School.
- Porter, M (2003), “Competitiveness and Economic Development of Gulf and middle Eastern Countries”, Institute for Strategy and Competitiveness, Harvard Business School.
- Sachs, J D , Warner, A M (1997) “Natural Resource Abundance and Economic Growth”, Harvard University Working Paper November 1997.
- Ugo Fasano and Zubair Iqbal (2003)“GCC Countries: From Oil Dependence to Diversification”, IMF. Washington DC.
- World Bank (2003), “MENA Development Report : Trade, Investment, and Development in the Middle East and north Africa, Engaging with the World”. The World Bank, Washington DC.



# قائمة إصدارات (( جسر التنمية ))

رقم العدد	المؤلف	العنوان
الاول	د. محمد عدنان وديع	مفهوم التنمية
الثاني	د. محمد عدنان وديع	مؤشرات التنمية
الثالث	د. احمد الكواز	السياسات الصناعية
الرابع	د. علي عبدالقادر علي	الفقر: مؤشرات القياس والسياسات
الخامس	ا. صالح العصفور	الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها
السادس	د. ناجي التوني	استهداف التضخم والسياسة النقدية
السابع	ا. حسن الحاج	طرق المعاينة
الثامن	د. مصطفى بابكر	مؤشرات الارقام القياسية
التاسع	ا. حسان خضر	تنمية المشاريع الصغيرة
العاشر	د. احمد الكواز	جداول المخلاتات المخرجات
الحادي عشر	د. احمد الكواز	نظام الحسابات القومية
الثاني عشر	ا. جمال حامد	إدارة المشاريع
الثالث عشر	د. ناجي التوني	الإصلاح الضريبي
الرابع عشر	ا. جمال حامد	أساليب التنبؤ
الخامس عشر	د. رياض دهال	الادوات المالية
السادس عشر	ا. حسن الحاج	مؤشرات سوق العمل
السابع عشر	د. ناجي التوني	الإصلاح المصرفي
الثامن عشر	ا. حسان خضر	خصخصة البنى التحتية
التاسع عشر	ا. صالح العصفور	الارقام القياسية
العشرون	ا. جمال حامد	التحليل الكمي
الواحد والعشرون	ا. صالح العصفور	السياسات الزراعية
الثاني والعشرون	د. علي عبدالقادر علي	اقتصاديات الصحة
الثالث والعشرون	د. بلقاسم العباس	سياسات اسعار الصرف
الرابع والعشرون	د. محمد عدنان وديع	القدرة التنافسية وقياسها
الخامس والعشرون	د. مصطفى بابكر	السياسات البيئية
السادس والعشرون	ا. حسن الحاج	اقتصاديات البيئة
السابع والعشرون	ا. حسان خضر	تحليل الاسواق المالية
الثامن والعشرون	د. مصطفى بابكر	سياسات التنظيم والمنافسة
التاسع والعشرون	د. ناجي التوني	الازمات المالية
الثلاثون	د. بلقاسم العباس	إدارة الديون الخارجية
الواحد والثلاثون	د. بلقاسم العباس	التصحيح الهيكلي
الثاني والثلاثون	د. امل الشبيشي	نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T
الثالث والثلاثون	ا. حسان خضر	الاستثمار الاجنبي المباشر: تعاريف
الرابع والثلاثون	د. علي عبدالقادر علي	محددات الاستثمار الاجنبي المباشر
الخامس والثلاثون	د. مصطفى بابكر	نمذجة التوازن العام
السادس والثلاثون	د. احمد الكواز	النظام الجديد للتجارة العالمية
السابع والثلاثون	د. عادل محمد خليل	منظمة التجارة العالمية: انشاؤها وآلية عملها
الثامن والثلاثون	د. عادل محمد خليل	منظمة التجارة العالمية: اهم الاتفاقيات
التاسع والثلاثون	د. عادل محمد خليل	منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل
الأربعون	د. بلقاسم العباس	النمذجة الاقتصادية الكلية
الواحد والأربعون	د. احمد الكواز	تقييم المشروعات الصناعية
الثاني والأربعون	د. عماد الإمام	مؤسسات والتنمية
الثالث والأربعون	ا. صالح العصفور	التقييم البيئي للمشاريع
الرابع والأربعون	د. ناجي التوني	مؤشرات الجدارة الائتمانية

الخامس الأربعون  
السادس الأربعون  
السابع الأربعون  
الثامن الأربعون  
التاسع الأربعون  
الخمسون  
الواحد والخمسون  
الثاني والخمسون  
الثالث والخمسون

الرابع والخمسون

الخامس والخمسون  
السادس والخمسون  
السابع والخمسون  
الثامن والخمسون  
التاسع والخمسون  
الستون  
الواحد والستون  
الثاني والستون  
الثالث والستون  
الرابع والستون  
الخامس والستون

السادس والستون  
السابع والستون  
الثامن والستون  
التاسع والستون  
السبعون  
الواحد والسبعون  
الثاني والسبعون  
الثالث والسبعون  
الرابع والسبعون  
الخامس والسبعون  
السادس والسبعون

السابع والسبعون  
الثامن والسبعون  
التاسع والسبعون  
الثمانون

الواحد والثمانون  
الثاني والثمانون  
الثالث والثمانون  
الرابع والثمانون  
الخامس والثمانون  
السادس والثمانون  
السابع والثمانون

أ. حسّان خضر  
أ. جمال حامد  
أ. صالح العصفور  
أ. حسن الحاج  
د. مصطفى بابكر  
د. مصطفى بابكر  
د. بلقاسم العباس  
أ. حسّان خضر  
أ. صالح العصفور

د. أحمد الكواز

د. أحمد طلفاح  
د. علي عبد القادر علي  
أ. حسّان خضر  
د. بلقاسم العباس  
د. أحمد الكواز  
د. علي عبد القادر علي  
د. مصطفى بابكر  
د. علي عبد القادر علي  
د. حسن الحاج  
د. علي عبد القادر علي  
د. رياض بن جليلي

د. علي عبد القادر علي  
أ. عادل عبد العظيم  
د. عدنان وديع  
د. أحمد الكواز  
د. علي عبد القادر علي  
د. أحمد الكواز  
د. رياض بن جليلي  
د. أحمد الكواز  
أ. ربيع نصر  
د. بلقاسم العباس  
د. علي عبد القادر علي

د. رياض بن جليلي  
د. بلقاسم العباس  
د. علي عبد القادر علي  
د. إبراهيم أونور

د. أحمد الكواز  
د. علي عبد القادر علي  
د. رياض بن جليلي  
د. وشاح رزاق  
د. وليد عبد مولا  
د. إبراهيم أونور  
د. وليد عبد مولا

الدمج المصرفي  
اتخاذ القرارات  
الإرتباط والانحدار البسيط  
أدوات المصرف الإسلامي  
اليئنة والتجارة والتنافسية  
الاساليب الحديثة لتنمية الصادرات  
الاقتصاد القياسي  
التصنيف التجاري  
اساليب التفاوض التجاري الدولي  
مصفوفة الحسابات الاجتماعية  
وبعض استخداماتها  
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة

إلى هونج كونج  
تحليل الاداء التنموي  
أسواق النفط العالمية  
تحليل البطالة  
المحاسبة القومية الخضراء  
مؤشرات قياس المؤسسات  
الإنتاجية وقياسها  
نوعية المؤسسات والاداء التنموي  
عجز الموازنة: المشكلات والحلول  
تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي  
حساب فجوة الاهداف الإنمائية للالفية  
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق  
الاستهلاكي

اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات  
اقتصاديات التعليم  
أخفاق الية الأسواق وتدخل الدولة  
مؤشرات قياس الفساد الإداري  
السياسات التنموية  
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية  
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي  
قياس التحوّل الهيكلي  
المؤشرات المركبة  
التطورات الحديثة في الفكر  
الاقتصادي التنموي  
برامج الإصلاح المؤسسي  
المساعدات الخارجية من اجل التنمية  
قياس معدلات العائد على التعليم  
خصائص أسواق الاسهم العربية  
التجارة الخارجية والتكامل

الاقتصادي الإقليمي  
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء  
سياسات تطوير القدرة التنافسية  
عرض العمل والسياسات الاقتصادية  
دور القطاع التمويلي في التنمية  
تطور أسواق المال والتنمية  
بطالة الشباب

الثامن والثمانون	د. بلقاسم العباس	الاستثمارات البيئية العربية
التاسع والثمانون	د. إبراهيم أونور	فعالية أسواق الاسهم العربية
التسعون	د. حسين الاسرج	المسئولية الاجتماعية للشركات
الواحد والتسعون	د. وليد عبد موله	البنية الجزئية لاسواق الاوراق المالية
الثاني والتسعون	د. احمد الكواز	مناطق التجارة الحرة
		تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة:
		الخصائص والتحديات
الثالث والتسعون	د. رياض بن جليلي	تذبذب اسواق الاوراق المالية
الرابع والتسعون	د. إبراهيم أونور	الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي
الخامس والتسعون	د. محمد ابو السعود	مؤشرات النظم التعليمية
السادس والتسعون	د. رياض بن جليلي	نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة
السابع والتسعون	د. وليد عبد موله	حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية
الثامن والتسعون	د. بلقاسم العباس	تمكين المرأة من أجل التنمية
التاسع والتسعون	د. رياض بن جليلي	الاطر الرقابية لاسواق الاسهم العربية
المائة	د. إبراهيم أونور	نظام الحسابات القومية لعام 2008
المائة وواحد	د. احمد الكواز	تبعات الازمة الاقتصادية على الدول العربية
		والنامية
المائة واثنان	د. بلقاسم العباس	الطبقة الوسطى في الدول العربية
المائة وثلاثة	د. علي عبدالقادر علي	كفاءة البنوك العربية
المائة واربعة	د. وليد عبد موله	إدارة المخاطر في الاسواق المالية
المائة وخمسة	د. إبراهيم أونور	السياسات المالية المحابية للفقراء
المائة وستة	د. وليد عبد موله	السياسات الاقتصادية الهيكلية
المائة وسبعة	د. احمد الكواز	خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس
المائة وثمانية	د. رياض بن جليلي	التعاون الخليجي
المائة وتسعة	د. بلقاسم العباس	تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية
المائة وعشرة	د. وليد عبد موله	العدد المقبل
		سياسات العدالة الاجتماعية

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

[http://www.arab-api.org/develop\\_1.htm](http://www.arab-api.org/develop_1.htm)

## Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait  
Tel : (965) 24843130 - 24844061 - 24848754  
Fax : 24842935



E-mail : [api@api.org.kw](mailto:api@api.org.kw)  
web site : [http //www.arab-api.org](http://www.arab-api.org)

## المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب : 5834 الصفاة 13059 - دولة الكويت  
هاتف : 24848754 - 24844061 - 24843130 - (965)  
فاكس : 24842935